الفصل الثاني
الكواكبي نموذجاً

نتناول في هذا الفصل كيفية تركيب وفهم رؤية الكواكبي للاستبداد وفق المثل السُّدُني، متناولين فيما يلي المفاهيم الكبري في المثل وما يمكن تسكينه في إطارها من رؤية الكواكبي للاستبداد..

المبحث الأول
مفهوم القوم (عن الكيان الاجتماعي)

وننظر في نظرة الكواكبي للوحدة الكيانية وهي بذلك تشير إلي الكيان الاجتماعي ومعني وجوده ويقر وحدته ابتداءً. وفي ذات الوقت لم تنفِ الوحدة التنوع والتعدد فوقع بعضهم أسفلها وبعضهم أعلاها. ومن ثم إشارة الحديث إلي المسئولية الجماعية المشتركة لهؤلاء القوم علي أسس التفاعل والتكامل والتكافؤ في إطار سنن الاجتماع الإنساني.

- **كيان اجتماعي:**

الكيان الاجتماعي في نظر الكواكبي هو نتيجة العلاقات بين أفراد المجتمع، وله في رؤية تأثير الاستبداد عليه نظرات جديرة بالاهتمام والنظر. فالكواكبي له مفردات جديرة بالتحليل والنظر في وصفه لحالات المستبد بهم ومعيشتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم وتفسير ذلك كله. فهو يستخدم في كتابه لفظة «**أساري**» للإشارة إلي المستبد بهم. وهو بذلك يشير إلي حالة استلاب الإرادة واغتصاب الحقوق وانعدام الحرية لديهم.

والكواكبي يشير في نظره لحال الأسري مقارنةً بحال الأحرار إلي بعض المفاهيم الهامة المرتبطة بهذه المسألة ومنها المساحات والمسافات بين أفراد المجتمع واستغلالها، وتأثير الاستبداد عليها. فينظر إلي الأسري فيجدهم يعيشون متلاصقين لا مسافات بينهم، ولا استغلال للمساحات، فهم لا يدركون أن المجال العام هو لهم، فهو في نظرهم مساحة فرض المستبد هيمنته عليهم. وينظر للأحرار فيجدهم يعيشون متفرقين بينهم المسافات ما يعطيهم براحاً في المعيشة والمساحات التي تعطيهم مجالات للتعايش.وهو يرجع في ذلك لمفارقة في غاية الأهمية، فهو يري أن البداوة في صورتها النقية للاجتماع الإنساني وتنشئة

الفرد كانت تنشّئهُ علي الاعتماد علي النفس[1]، فلا يكون معتمدا علي جماعته، فتكون تنميته لها اختياراً واضطلاعا بالمسئولية لا إجباراً وشعوراً بالحاجة. فالعودة للفطرة إذن هي إعطاء كل إنسان مساحاته المكانية والمعنوية لممارسة حقوقه وواجباته في إطار العلاقة التواقفية في المجتمع الإنساني.

وفي وصفه للعوام، وهم من يكونون جل الكيان الاجتماعي يقول عنهم «**أولائلك الذين إذا جهلوا خافوا وإذا خافوا استسلموا، كما أنهم هم الذين متي علموا قالوا، ومتي قالوا فعلوا**»[2]، ولذلك يري حياة المجتمع في العلم، ويضيف أن المستبد ترتعد فرائصه من علوم الحياة كالفلسفة والحكمة النظرية وحقوق الأمم والخطابة الأدبية، وهنا تجدر الإشارة إلي تفرقة يشير إليها الكواكبي بين علوم اللغة التي لا تفعل سوي تجميل اللسان وأكثرها من الهذيان، وإنما يخشي علوم اللغة الحرة البانية للخطابة الأدبية التي تجمع الناس فتزيدهم وعيًا وتحثهم علي السعي. وبهذا يمكن قياس عراقة الأمم في الاستبداد والاستعباد باستنطاق لغتها، فاللغة التي تكثر فيها ألفاظ التفخيم والتمجيد، لغة أمة عريقة في الاستبداد، واللغة التي تقل فيها تلك الألفاظ وتغلب علي لغة خطابها أدوات المساواة في الخطاب هي لغة أمة حرة[3].

والكيان الاجتماعي لدي الكواكبي، حين يتفشي فيه مرض الاستبداد فهو يصيبه في جميع مستوياته، فيشير الكواكبي إلي أن الحكومة المستبدة تكون مستبدة في كل فروعها من المستبد الأعظم إلي الشرطي إلي الفراش إلي كناس الشوارع[4].

ويشير الكواكبي إلي خلل القصد من إنشاء الكيانات الاجتماعية في ظل الاستبداد، لأن أسراء الاستبداد محرومون من الملذات الحقيقية، والتي من نظر الكواكبي هي تلك المتعلقة بالسعادة المتجاوزة لمجرد جسد الإنسان المادي، كلذة العلم وتعليمه، او المجد والحماية، ولذة الإيثار والبذل، ولذة إحراز مقام في القلوب، ولذة نفوذ في رأي صائب، ولذة كبر النفس عن السفاسف، أما ملذات التعساء أسراء الاستبداد فهي مقصورة علي لذتي الأكل، ورعشة استفراغ الشهوة[5]. ومن ثم الغاية من إنشاء أسرة وما علاها من الكيانات

(1) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاسبتداد ومصارع الاستعباد**، دار الشروق، القاهرة، ط 2 ، 2009. ص 26 .

(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق، ص 46 .

(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق، ص 43 – 49 .

(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق، ص 59 .

(5) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق، ص 96 .

الاجتماعية فقدت في ظل الاستبداد. فصار معني الكيان مقصور علي المعني المادي، والمنافع المادية المتبادلة في إطاره، ولذا يفقد الناس في ظل الاستبداد معني الانتماء للكيان الاجتماعي ويصيرون آحاداً لا يجمعهم سوي المكان، وظلم المستبد لهم فيه.

ويري الكواكبي أن العرض زمن الاستبداد غير مصون، وعدم الاطمئنان علي العرض يضعف الحب الذي لا يتم إلا بالاختصاص، ويضعف لصق الأولاد بأزواج أمهاتهم، فتضعف الغيرة علي تحمل مشاق التربية، تلك الغيرة التي لأجلها شرع الله النكاح وحرم السفاح[1].وبهذا تنفك عري الكيان الاجتماعي في ظل الاستبداد بدءً من أصغر لبناته، وعروته الوثقي.. ألا وهي الأسرة.

- **وحدة الكيان الاجتماعي:**

ويمكن تصنيف ما قاله الكواكبي في مسألة الاستبداد ووحدة الكيان الاجتماعي في أربعة مستويات، الأول أثر الاستبداد علي الفرد في علاقته بالكيان الاجتماعي، و الثاني ما يتعلق بانقسام المجتمع، والثالث هو نظرة المستبد للكيان الاجتماعي، و الرابع في كيفية إعادة توحيد الكيان الاجتماعي مرة أخري.

أ- الاستبداد وأثره علي الفرد في علاقته بالكيان الاجتماعي:

والاستبداد في نظر الكواكبي يقطع الفرد من شجرة علاقاته فيصير ورقة في مهب ريح الاستبداد، فيجعله حاقدا علي قومه لأنهم أعوان لبلاء الاستبداد عليه، وفاقدا حب وطنه، لأنه غير آمن علي الاستقرار فيه ويود لو انتقل منه، وضعيف الحب لعائلته لأنه ليس مطمئنا علي دوام علاقته معها، ومختل الثقة في صداقة أحبابه، لأنه يعلم أنهم مثله لا يملكون «**التكافؤ**» وقد يضطرون لإضرار صديقهم بل وقتله وهم باكون[2]. فكيف لمن لا يشعر برابطة تجاه أقرب الدوائر إليه، أن ينتصر لظلم واقع علي دائرة أبعد، أو أن يناصر مظلوم، أو أن يملك من القوة والبأس أن يرفع عن نفسه الضيم، فالمرء وحده غير ذو شوكة، خاصة في مواجهة سلطان جائر.

قتل الاستبداد في الناس كل الأميال الشريفة فأبعدهم عن الأنس بالإنسانية، ودليل ذلك أن الفلاح ما أن تلمس يده كم السترة العسكرية حتي يتمرد علي أبيه وأهله ويكون أظلم لهم من غيره[3]، فكيف لهم أن يتكاملوا أو يتكافلوا إذا لم يكونوا يشعرون بتكافؤهم،

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 96 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 77 .
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 61 .

وكيف لهم أن يشعروا بمسئولية جامعة مشتركة بينهم إذا كانت المسئولية حينما توضع في عنق فرد سرعان ما يستبد بهم.

وفيما قالوا في حسنات الاستبداد المفقودة في الإدارة الحرة قولهم أن الاستبداد يلين الطباع ويلطفها، والحق أن ذلك عن فقد الشهامة - وهي التي تنتج عن شعور بالرابطة والوحدة والانتماء للكيان الاجتماعي- لا عن فقد الشراسة[1] ودليل ذلك ما نراه من شراسة المواطن في مواجهة أخيه، لا في مواجهة الشرطي أو المستبد أو أعوانه. حيث يصير تفريغ شحنة الغضب من الظلم أفقيا من الإنسان لأخيه، بدلا من أن يكون في مواجهة الظلم، وذلك لانسداد قنوات التعبير الرأسي عن الرأي والمطالبة بالحقوق، أو لمخافة العواقب وعدم الأمن من بطش ذوي السلطان. وهو ما يشير إليه الكواكبي في موضع آخر حين يشير إلي أن الأسراء يبغضون المستبدين ولا يقوون علي استعمال البأس الطبيعي الموجود في الإنسان حين الغضب معه، فيصرفون بأسهم في وجهة أخري ظلماً[2] ،ومثال ذلك الغضب والسخط المجتمعي، وفقدان الصبر وفقدان الرحمة والتراحم في التعاملات المجتمعية الإنسانية في المجال العام.

وهو ما يرتبط بأن الاستبداد يجعل الناس تألف الأخلاق الرديئة ومنها ما يضعف ثقة المرء في نفسه، وهذا – في نظر الكواكبي – سبب قلة أهل العمل وأهل العزائم في أسري الاستبداد، وهذا ما ينتج كذلك فقد الأسراء ثقتهم بعضهم ببعض[3].

ب- ما يتعلق بانقسام المجتمع:

من أخطر ما يؤدي إلي انقسام المجتمع نتيجة للاستبداد هو التمجد، وهو ما يعرفه الكواكبي بأنه ضد المجد، وإذا كان المجد هو البذل في سبيل الجماعة، فالتمجد هو أن يصير كل إنسان مستبد صغير في كنف المستبد الأكبر[4] وهو ما له عظيم الأثر علي وحدة المجتمع، وانفصام عراه، فهؤلاء المستبدين الصغار، أو توزيع الاستبداد علي مستويات إنما يكرس معناه وقيمه وأدواته وينشِّئُ أجيالاً عليه ما كانت لتستبِّدَّ إلا بوجودها في بيئة كذلك، وهذا يعمق الشروخ المجتمعية، بل ويجعل الوحدة المجتمعية ضربا من ضروب الخيال في ظل هذا التكابر والتعالي والظلم من الإنسان لأخيه، والذي لم يفضله إلا بكونه

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 79 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 100.
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 83.
(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 54 .

استعان ببعض سلطة المستبد في ظلمه لأخيه.

وهؤلاء المتجمدون أعداء للعدل أنصار للجور لا دين ولا وجدان ولا شرف ولا رحمة لهم،وهم خونة لمجتمعهم، لذلك يقال دولة الاستبداد دولة بله وأوغاد[1]،وهم لذلك ليسوا مصلحين وإن تشدقوا بذلك لأن ذلك ينافي سيرهم وسيرتهم[2].

والمستبد حريص كل الحرص علي استبقائهم لعلمه لظلمهم للناس، وهو لا يأمن علي بابه إلا من هو أظلم للناس منه، وأبعد منه عن أعدائه[3] ، وهو بهذا يضمن وحدة الناس ضد غيره قبل وحدتهم ضده، فيكون بذلك مؤمنا لنفسه فإما وعي الناس بالظلم الواقع عليهم كان هناك من يقدمه قربانا لكرسيه وهو من كان وزيراً له أو مساعدا مخلصاً، وبهذا يخرج للناس رمزاً للعدل، محاولاً أن ينسيهم أنه هو من أتي بهذا الظالم فجعله علي رقابهم، وأنه لولا ظلمه لهم، لما ظلمهم أعوانه.

وتفريق الناس إلي أغنياء وفقراء أمر ينال من وحدة المجتمع، فيكون الأغنياء أعداء الاستبداد فكرا، أوتاده عملا، أما الفقراء فيخافهم المستبد خوف النعجة من الذئاب[4]،فلا يشعر بالأمن بينهم فينفصل عنهم في المسافة والمساحة، ويفصل أماكن الإقامة، ولا يصبح المستبد ومن حوله من الأغنياء بالأمن وسط الفقراء، وفي ذات الوقت قد يبلغ فساد الأخلاق من الفقراء أن يسرهم فعلا رضاء الامستبد عنهم بأي وجه كان رضاؤه.

وهؤلاء الأكابر المتمجدون إنما هم حريصون كل الحرص علي بقاء الاستبداد لتبقي أيديهم مطلقة في المال، وهم يجنون الثروات الطائلة والرواتب الهائلة، وهي في ذاتها دليل علي أنهم – وإن تشدقوا بعداوتهم للظلم – مخادعون يظهرون ما لا يبطنون. ودليل ذلك من تنافي القول عن الفعل عدم صرفهم لأي من هذه الأموال في رفع الظلم أو كشف الضر أو ضمانا لحياة الناس كرماء بتوفير فرص عمل شريفة لهم، وهذا تنافي التكامل عن فعلهم ومفارقتهم لإحساس مجتمعهم. وتنافي التكافل يبين في صرفهم بعض الصدقات الطفيفة وبنائهم للمعابد سمعة ورياءً وكأنهم يريدون أن يسرقوا قلوب الناس بعد أن سرقوا أموالهم، أو أنهم يظنون – بئيس الظن – أنهم يرشون الله كما يرشون الناس[5].

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 55 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 61 .
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 60 .
(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 74 .
(5) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 62-63 .

ت- نظرة المستبد للكيان الاجتماعي:

المستبد لا يجهل أن الناس أعداؤه لظلمه[1]،وبهذا فالناس في نظر المستبد بينهم رابطة هي رابطة تعرضهم لظلمه، غير أنهم غير متكافئين في ذلك، فهو ينوع ما بينهم في أنواع ظلمه، فيحرص علي تفرقهم وتشتتهم عن ظلمه لهم بانشغالهم! وتنوع الاستبداد، هو تنوع في المتمجدين والمتملقين، وتقريب المستبد لهم منه[2]، فهو يحرص علي قربهم منه لكونهم مجتمعه الصغير الفاسد، الذي يحفظ به توازن الفساد، وتوازنات القوي والمصالح التي يحتاجها لبقائه علي عرشه.

ث- في سبل توحيد الكيان الاجتماعي من جديد:

وهذا المستوي قد يكون مكانه في الدراسة هو عن الخرق والأخذ علي اليد، ولكن هذا لا يمنع الإشارة إليه في معرض النظر في الاستبداد والكيان الاجتماعي علي عجل، فالتقسيم إنما هو لتسهيل الدراسة و النظر، وهو لا يعني أن الأمور منقسمة هكذا في الواقع المعيش، ولكن جاز ذلك لتشييد الوعي بالظواهر والتعامل معها فحسب. ويبين نظر الكواكبي في هذه المسألة إذ يقول «دعونا ندبر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الأخري فقط، دعونا نجتمع علي كلمات سواء هي: فلتحي الأمة، فليحي الوطن، فلنحي طلقاء أعزاء»[3].وهو إذ يطلق هذه الدعوة، إنما يضع أركاناً أربع لقيام الكيان الاجتماعي من جديد،أولها أن ليس للإنسان أن يحكم علي أخيه فيما اختص به الله في الحكم علي عباده، وهي قاعدة علي بساطتها، إلا أنها مكمن أدواء كثيرة تفشت في مجتمعات الاستبداد، حيث نري كل إنسان يحكم علي الآخرين وينسي نفسه، ولو أنه اهتم بأمر نفسه فأصلحها لكان أصلح. وثانيها ضرورة إحياء الأمة وهي الكيان الجامع العابر للأماكن والأزمان والأنساب والأديان والأجناس، ثم هو ينتقل إلي ثالث الأركان وهو الوطن في إشارة إلي الرابطة المكانية الوجدانية، ثم ينتقل إلي الرابع وهو كرامة الإنسان، وهذه الأركان الأربعة إذا ما تحققت فهي السبيل إلي إعادة الكيان الاجتماعي كوحدة واحدة من جديد.

والكواكبي إذ يضع هذه الأركان، إنما يضعها في إطار رؤية كلية لوظيفة الإنسان وغائية الحياة المجتمعية، وهذا يبين إذ يتكلم عن الترقي – وهو الحركة الحيوية أي حركة الشخوص والارتقاء – فيجعله مسئولية جماعية، فالأمة مجموع أفراد ، ورقي أفرادها

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 60 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 60 .
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 115 .

يجعل منها أمة في ترقٍ والعكس في ذلك صحيح، فإذا كان مجموع الأفراد في هبوط فهو ما يجعل الأمة في هبوط[1].والترقي يحتاج إلي همة تنتج عن النظر في أحوال الأمم وأحوالنا وكيف صرنا في ذيلها[2] ، وفي هذا إشارة هامة إلي فضيلة الاعتبار الحضاري، سواءً بالخبرات التراثية في ذاكرة الأمة، أو بما كان في أمم وحضارات أخري.

ويمكن ختم نظرات الكواكبي في شأن الكيان الاجتماعي بقوله «**فإن لم تكونوا أهلا للمزيد فكونوا أهلا للحفظ**»[3]، وهي كلمة إنما تشير إلي أهمية الحفظ والنماء في شئون حياته فرداً وجماعةً.

- **التكامل – التكافل – التكافؤ:**

ونقصد بالتكامل هو النظر للمجتمع علي اعتبار ضرورة التمايز في إطار سنن الاجتماع الإنساني بحيث ينظر للإنسان علي اعتباره ناقص ويكمل بعضه بعضاً، أما التكافل فهو ما يختص بالحركة في إطار الذمة الواحدة فيكفي بعض الناس بعضاً، والتكافؤ ما نقصد به جوهر المساواة. ومربط الفرس في نظر الكواكبي في قيم التكامل و التكافل و التكافؤ هو تعريفه للمجد، والمجد عند الكواكبي لا ينال إلا بنوع من البذل في سبيل الجماعة[4].

وهناك من يرقي في سلم المجد حتي يري في تضحياته لأجل قومه لذته الحقيقية، ولمثل هذه الشهادة الشريفة خلق الله كبار النفوس فهم يشرون سعادة الناس بشقاء حياتهم، وحياة قومهم بموتهم[5]! بهذا يُذهِبَ عجز المستبد الفرد،وشبكة ظلمه من المستبدين بهمة فرد وقدرته، آمن، فضحي، فأحيا.

وينظر الكواكبي للأكابر المتمجدون أنهم ركن من أركان اختلال قيم التكامل و التكافؤ والتكافل في المجتمع، لأنهم إنما يحرصون كل الحرص علي بقاء الاستبداد لتبقي أيديهم مطلقة في المال، وهم يجنون الثروات الطائلة والرواتب الباهئة، وهي في ذاتها دليل علي أنهم – وإن تشدقوا بعداوتهم للظلم – مخادعون يظهرون ما لا يبطنون. ودليل ذلك من تنافي القول عن الفعل عدم صرفهم لأي من هذه الأموال في رفع الظلم أو كشف الضر أو ضمانا لحياة الناس كرماء بتوفير فرص عمل شريفة لهم، وهذا تنافي التكامل عن فعلهم.

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 102 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 108 .
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 110 .
(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 52 .
(5) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 62 .

وتنافي التكافل يبين في صرفهم بعض الصدقات الطفيفة وبنائهم للمعابد سمعة ورياءً وكأنهم يريدون أن يسرقوا قلوب الناس بعد أن سرقوا أموالهم، أو أنهم يظنون – بئيس الظن – أنهم يرشون الله كما يرشون الناس[1].

ويري الكواكبي أن المال حلال وحرام ونعم الحاكم فيهما الوجدان، فالحلال الطيب ما كان عوض أعيان أو أجرة أعمال أو بجد وقت أومقابل ضمان، والخبيث الحرام هو ثمن الشرف، ثم المغصوب، ثم المسروق، ثم المأخوذ إلجاءً، ثم المحتال فيه[2]. وهكذا ينظر الكواكبي في المال الطيب باعتباره ما يؤدي وظائف التكامل والتكافل ويقوم علي التكافؤ في التعامل، أما المال الخبيث فهو ما يؤذي وظائف التكامل فيكون فيه تكابر وتعالي، وكذا يهين التكافل ويكون فيه هضم الحقوق، ويقوم علي هدم التكافؤ ويكون فيه الاستعلاء والاستقواء، بالجاه والسلطان وكل مظاهر القوة ووسائلها.

فالإنسانية تقتضي أن يأخذ الراقي بيد السافل فيقربه من منزلته ويقاربه في معيشته ويعينه علي الاستقلال في حياته[3]، وهذا هو مفهوم التكافل وهو ما لا يوجد في نفوس الاستبداد، فهو ضد النفوس المتمجدة التي تتخذ من علاقتها بالمستبد وسيلة لتحصيل المال وجمع الثروة، وبهذا فهي تنفصل عن الناس لتلحق بالمستبد وزمرته، فيعيش الناس فقراء لا يرون في أنفسهم قوة المال، ولا القدرة علي التكافل فيه، فمن أصبح منهم مقتدرا في ماله انفصل أيضا !

والمقصود من المال تحصيل لذة أو دفع ألم[4]، وإذا كانت اللذة في المجد يصير الإنفاق في سبيل المجموع لذة في ذاته، ودفع الألم عنه كذا تكون من غايات المال في ايدي ذوي النفوس الكبيرة، وهذه هي معاني التكامل والتكافل كقيم كامنة في مفهوم المجد تصرفاً في المال وكذا الوقت والجهد. أما ما يخلقه الاستبداد في النفوس من صغار وضعف وذل فهو يضادّ كل ذلك من قيم ومفاهيم نبيلة تتعدي نفعها نفع الفرد لذاته ولذته هو بغير ما نظر إلي ما يفيد الغير فضلا عن نظره فيما يصيبهم بآلام.

ويضيف الكواكبي أن الإسلامية دينا أقرت أصول في مسألة المال، كان منها العشور والزكاة، وجزء من اربعين من رؤوس الأموال يقارب نصف الأرباح المعتدلة باعتبار أنها

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 62-63 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 64 .
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 67 .
(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 67 .

خمسة بالمئة سنويا، وبهذا النظر يكون الأغنياء مضاربين للجماعة مناصفة، وبهذا يمنع تراكم الثروات المفرطة المولدة للاستبداد، المضرة بأخلاق الأفراد. وكذا أقرت أحكاما تمنع محذور التواكل في الارتزاق[1]. والزكاة تحمل قيم التكافل، والتكامل المجتمعي، ومنع التواكل يقيم أصل التكافؤ بين الأفراد ويوجب علي كل فرد القيام بواجبه. وكذا يشير ذلك إلي المسئولية الجماعية المشتركة بين الأفراد في حفظ سفينة المجتمع بتنمية رأس مالها.

ويضع الكواكبي ثلاث شروط تقييدية علي التمول – تحصيل المال ومراكمته – أولها أن يكون بوجه مشروع حلال، وثانيها ألا يكون فيه تضييق علي حاجيات الغير (**وهنا تقرير لمعني التكامل والتكافؤ**) كاحتكار الضروريات أو مزاحمة الصناع والعمال الضعفاء، أو التغلب علي المباحات مثل امتلاك الأراضي التي جعلها الله ممرحاً لمخلوقاته كافة. وثالثها ألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير حفظاً للأخلاق الحميدة[2].

ومن أعظم ما يبين الأخطار الناتجة عن التمول، الربا إذ هو نموذج للتمول المذموم، لأنه كسب دون مقابل مادي ففيه معني الغصب (**وجه الاكتساب حرام**) وبدون عمل ففيه ألفة علي البطالة (**وتضييق علي حاجات الغير**)، وبالربا تربو الثروات فيختل التساوي أو التقارب بين الناس[3] (**ضياع التكافؤ**).

ويقر الكواكبي معني هاما في هذا السياق وهو أن الغني الشاكر أفضل من الفقير الصابر، وهو قول صحيح المعني ولفظه مأثور، وهو يقوم علي أصل التكافل وأهميته، شعورا بالمسئولية المشتركة[4].

ويري الكواكبي أن الحيوان في تعريفه أنه متحرك بالإرادة وهو ما يرقيه عن النبات، والأسير إذن دون الحيوان لأنه متحر ك بإرادة غيره لا بإرادة نفسه[5]. وهو ما ينتج عن فقدان التكافؤ في إدراك الأسير لذاته وللمستبد.

والاستبداد في نظر الكواكبي يقطع الفرد من شجرة علاقاته فيصير ورقة في مهب ريح الاستبداد، فيجعله حاقدا علي قومه لأنهم أعوان لبلاء الاستبداد عليه، وفاقدا حب وطنه، لأنه غير آمن علي الستقرار فيه ويود لو انتقل منه، وضعيف الحب لعائلته لأنه ليس مطمئنا

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 69 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 71 .
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 72 .
(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 75 .
(5) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 80 .

علي دوام علاقته معها، ومختل الثفة في صداقة أحبابه، لأنه يعلم أنهم مثله لا يملكون «**التكافؤ**» وقد يضطرون لإضرار صديقم بلو وقتله وهم باكون[1].

وأسير الاستبداد يتهم تارة دينه وتارة تربيته وتارة زمانه وتارة قومه، والحقيقة بعيدة عن كل ذلك، وما الحقيقة غير أنه خلق حراً فأسر[2]، وهذا أصل اختلال التكافؤ، والذي يورث انقسام المجتمع ووحدته.

والاشتراك المبني علي التكافؤ هو من نواميس الكون، وما أخذ به قوم إلا وارتقوا، فبه ضبطوا نظام حكوماتهم، وأكملوا ناموس حياتهم القومية، أما أسراء الاستبداد فمنهم من يتكل علي الآخرين عملا ويستبد عليهم رأيا حتي صار من أقوالهم: ما من متفقين إلا وأحدهما مغلوب للآخر[3]، وهكذا تشوه إدراك المجتمع المستبد به للاتفاق أنه لا يكون إلا عن غصب واقتدار لطرف علي الآخر لا عن تراضٍ وتراحمٍ وتوافق.

وقال الكوكابي في التكافؤ: خلق الله الناس أكفاء في البنية أكفاء في القوة أكفاء في الطبيعة أكفاء في الحاجات لا يفضل بعضكم بعضا إلا بالفضيلة، وأساس زوال وهم عدم التكافؤ هو الوعي والترقي، فمع ترقي الإنسانية يهبط مقام المستبدين فمن كونهم آلهة، إلي كونهم جبابرة وأولياء، إلي كونهم حمام وحكماء، حتي صار الناس ناسـًا فزال العماء وبان أن الكل أكفاء.. ففي أي الأطوار نحن؟ [4]

وقال في التكامل والتكافل والتكافؤ: والإنسان يجدر به ألا يعتمد علي غيره اعتماد نقص، بل ينبغي ان ينظر لنفسه أنه أمة وحده يملك إرادته واختياره ويثق بنفسه وربه، فيعمل لنفسه بنفسه، فإذا فعل الناس ذلك ظهر بينهم ثمرة التضامن بلا شرط والتقاضي بلا محاشرة، ويصير الناس بنعمة الله إخوانا[5].

- **المسئولية الجماعية المشتركة:**

يري الكواكبي الترقي مسئولية جماعية مشتركة بين أفراد المجتمع كافة. فالترقي – وهو الحركة الحيوية أي حركة الشخوص والارتقاء – مسئولية جماعية، فالأمة مجموع أفراد[6] ، والترقي يحتاج إلي همة تنتج عن النظر في أحوال الأمم وأحوالنا وكيف صرنا في ذيلها[7].

---

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 77 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 83 .
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 84 .
(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 111.
(5) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 112.
(6) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 102 .
(7) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 108 .

وفي تفسير سبب تقاعس أسري الاستبداد عن النهوض بالمسئولية المشتركة يقرر الكواكبي أن حياة الأسير حياة لا روح فيها، فهي حياة وظيفتها تمثيل مندرسات الجسم فقط ولا علاقة لها بحفظ المزايا البشرية، ففاقد الحرية لا ذاتية له فهو ميت بالنسبة لنفسه حي بالنسبة لغيره، فهو شيء بالإضافة، ومن كان وجوده بهذه الصورة حق له ألا يشعر بوظيفة شخصية فكيف له أن يشعر بوظيفة اجتماعية[1].

وحقيقة الانتماء للمجتمع تبين من حفظ نظامه وأخلاقه، وهي مسئولية مشتركة بين أعضاء المجتمع كافة، وأقوي ضابط للأخلاق النهي عن المنكر بالنصيحة والتوبيخ، أي يحرص الأفراد علي حفظ نظام المجتمع[2].

وخلاصة القول في هذا المبحث أن نظرة الكواكبي للكيان المجتمعي علي اعتبار وحدته ارتبطت بنظرته لوحدة الظلم القائم عليهم، وكذا انطلقت من أن اعتبارات كرامة الإنسان إنما تتحقق بالاستقلال عن مظاهر الذل والهوان، وأتي ذلك ظاهرا عندما قال:«**ولا شك أن إعانة الظالم تبتدئ من مجرد الإقامة في أرضه**»[3]، وهو منطلق من أن فرض الظالم لسلطته علي رقعة من الأرض هو إهانة لكرامة الإنسان وينبغي عليه أن يفارقها ليحيي بكرامته في أرض أخري، وليست دعوة بالطبع للسكوت عن الظلم أو التعامل معه بسلبية كما سيبين لنا في معرض التحليل لنظرة الكواكبي للأخذ علي اليد.

المبحث الثاني
الاستهام

وننظر هنا إلي التعدد، فكان السهم والنصيب،إشار إلي صورة من صور المشاركة و التشارك، و التي تنتج العقود و الحقوق و الواجبات، وتوجب التكافل السياسي في إطار سنن التنوع والاختلاف.

- **التعدد**

والتعدد زمن الاستبداد غير موجود بمعناها الحميد، فلا تعدد آراء ولا تعدد مسالك،

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 98 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 81 .
(3) المرجع السابق، ص 28.

ولا تعدد رؤي وأنظار. بل من وجهة نظر المستبد هو تعدد الثنائية الإقصائية (**معي في الظلم وإلا فعدوي أظلمه**). فهو يحرص أن يكون الجميع فقراء، وإلا فالأغنياء أعوانهم عليهم. والتعدد يعني فيما يعني النظام والانتظام، وأسير الاستبداد لا نظام لحياته، ولا نظام لأخلاقه[1]، ومن ثم فلا قواعد أو أحكام تحكمه، إلا إرادة المستبد.

- **ملك الانتفاع والارتفاق الجماعي**

مما يلقي الضوء علي رؤة الكواكبي لملك الانتفاع الجماعي، نظرته لأرض الوطن، فالأرض في الوطن ملك انتفاع جماعي، والاستبداد جعل منها ملكا خاصا به إذ شخصن الدولة فيه، فهو يتصرف فيها كيف يشاء، ويعطي ويمنع بعد أن كان الله خلقها لجميع مخلوقاته علي حد سواء. وهو ما يذهب إليه الكواكبي حين يشير إلي أن معاونة الظالم تبدأ من مجرد الإقامة في أرضه[2]، إذ إن الأرض حينها قد تعرضت للاغتصاب من المستبد فلم تصبح ملك انتفاع ولا فضاء ارتفاق تراحمي وإنما أصبحت ملك يمين للمستبد بمن فيها وما فيها، والإقامة فيها علي هذا هو إقرار ضمني بالسكوت عليه، وهو ما لا يجب أن يكون.

- **المشاركة والتشارك**

والتشارك لدي الكواكبي هو أعظم سر في الكائنات به قيام كل شيء عدا الخالق، وهو سر نجاح الأمم المتمدنة، فهم استبدلوا رابطة الاشتراك في طاعة المستبد بالاشتراك في الشؤون العمومية، وغيابه هو من أسباب تأخر أسري الاستبداد، وغيابه سببه العديد من الحلقات آخرها دائما الاستبداد[3].

للكواكبي في المشاركة و التشارك بين البشر رؤية جديرة بالنظر، فهو يدعو إلي ما أسماه «**الاشتراكية**»، فيصفها بأنها أبدع معيشة يتصورها العقل، ولكن البشر لم يبلغوا من الترقي ما يكفي ليصلوا إليها لصعوبة التحليل و التركيب بين الصوالح و المصالح الكثيرة المختلفة. ولهذا يكون خير حل مقدور للأمم **ما يأت**[4]:

1. يكون الإنسان حرا مستقلا في شؤونه وكأنه خلق وحده.
2. تكون العائلة مستقلة كأنه أمة وحدها.

---

(1) المرجع السابق ص 80.
(2) المرجع السابق، ص 28 .
(3) المرجع السابق ص 84.
(4) المرجع السابق ص 70.

3. تكون القرية أو المدينة مستقلة كأنها قارة واحدة لا علاقة لها بغيرها.

4. تكون القبائل في الشعب أو الأقاليم في المملكة كأنها أفلاك كل منها مستقل في ذاته لا يربطها بمركز نظامها الاجتماعي وهو الجنس أو الدين أو الملك غير محض التجاذب المانع من الوقوع في نظام آخر لا يلائم طبائع حياتها.

إن رؤية الكواكبي تلك لتعبر عن وعي بالقصد من التشارك، وهو كرامة الإنسان، وإلا فهي محض أثقال علي كاهله عليه التخلص منها لأن الحرية حينها تكون أولي، ولا ينفي ذلك التراحم، بل هو يعضده إذ يعطي مساحة التفاعل التلقائي غير المعتمد علي مركز يأمر وينهي ويستبد، مما يتيح مجالا للإنسان علي إبداع التواصل وفقا لما يعيه من مقاصد وجوده.

يري الكواكبي أن الرجال تقاسموا مشاق الحياة قسمة ظالمة، فمثال ذلك أن أهل الصنائع النفيسة والتجار الشرهون و المحتكرون وأمثال هذه الطبقة يعيش الواحد منهم بمثل ما يعيش به عشرات بل مئات وربما آلاف من الزراع و الصناع[1]. وفي كنف الاستبداد يكون التشارك في الظلم والقهر محلا للاتفاق، وموجبا للائتلاف، فيصير المتمجدون مستبدين في كنف المستبد الأعظم[2].

- **العقد – الحقوق – الواجبات**

الاستبداد – في نظر الكواكبي – خائن لعقد الارتفاق ، فنجده يقول «**ما أشبه المستبد في نسبته لرعيته بالوصي الخائن القوي، يتصرف في أموال الأيتام وأنفهم كما يهوي ما داموا ضعافا قاصرين. فكما أنه ليس من صالح الوصي أن يبلغ الأيتام رشدهم، كذلك ليس من غرض المستبد أن تتنور الرعية بالعلم**».[3]، العلم إذن هو الذي ينشئ الوعي بالحقوق والواجبات، وما لم يكن هناك وعي بها لم يكن هناك سعي لحفظها أو استعادتها إذا ما تعرضت للاغتصاب.

والاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسئولية[4]، وهو ما يعضده نظر الكواكبي بعدها في علاقة الاستبداد بالدين، وقوله بأن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر – الذي هو فرض عين كما يري الكواكبي – المراد منه سيطرة أفراد المسلمين بعضهم علي

(1) المرجع السابق ص 66.
(2) المرجع السابق ص 54.
(3) المرجع السابق ص 44 .
(4) المرجع السابق، ص 24 .

بعض. وهو ما ذهبت إليه الأمم الأخري حين جعلته بالإنابة – إشارة إلي انتخاب النواب في المجالس النيابية – فتخلصوا بذلك من شآمة الاستبداد[1].

- **التكافل السياسي**

يورد الكواكبي مفارقة هي في غاية الأهمية، إذ يقول إن أمم الغرب تستحلف رؤساءها علي الصدق في خدمتها والتزام القانون، بينما يستحلف السلطان في الشرق الرعية علي الانقياد و الطاعة. الغربي يعتبر نفسه مالكا لجزء مشاع من وطنه، والشرقي يعتبر نفسه وأولاده ملكا لأميره، الغربي له علي أميره حقوق ، والشرقي عليه لأميره حقوق[2]. فهذه المفارقة بين رؤيتين من رؤي العلاقة السياسية بين الحاكم و المحكوم أبلغ تعبير عما نظر به الكواكبي في مسألة التكافل السياسي، فالتكافل بين الجميع، و الحاكم إنما هو منظم فهم يمتنون عليه لا هو يمتن عليهم. بينما العلاقة الاستبدادية لا تترك مجالا لهذا التكافل، وإنما هي علاقة فوقية لا تراحمية تميت تنظر للحاكم أنه سيداً أو أن له من الصفات ما ليس للبشر. وهي علاقة تدفع أسير الاستبداد إلي اتخاذ قوانين لحياته هي متقضيات الشئون المحيطة لا حاجاته، ونحو ذلك مقابلته التجبر عليه بالتذلل و التصاغر، وتعديل الشدة علي بالتلاين و المطاوعة، وما غير ذلك من قوانين غريبة في مقاومة الفناء يصعب ضبطها وتعريفها[3].

المبحث الثالث
السفينة

وهي تشير إلي وسط التفاعل ومحله، وهو ما يمكن أن يكون «**الوطن**» في إطار التحليل السياسي والاجتماعي، تستدعي صورة السفينة مراحل إبحارها، فنلتفت إلي السفينة قبل الإبحار، والسفينة والإبحار، و السفينة صناعة والسفينة إدارةً، و السفينة إرادة، و السفينة هدف وغاية، كل هذا في إطار الوعي بسنن البحر وركوبه.

- **وسط التفاعل ومحله (تفاعل ، تكامل ، تكافل)**

وسط التفاعل هو الوطن.. تلك الرقعة من الأرض التي جعلها المستبد له بدلا من كونها

(1) المرجع السابق، ص 36 .
(2) المرجع السابق ص 87.
(3) المرجع السابق ص 98.

حق عام، هو هذا المجال العامل الذي جعله المستبد مجاله الخاص الذي علي الجميع أن يتعامل معه علي هذا الأساس.هو الدولة التي شخصنها المستبد فصارت أهميتها الرمزية متمثلة فيه، فالانتماء إليها هو إظهار الولاء له. وسط التفاعل هو المجتمع الذي شوهته أخلاق الاستبداد، وهدمت أصوله مطارق الاستبداد، وأحكمت وثاقه عري التمجد المنافق المتملق، وأعمي بصيرته علماء السلطان، وأمات همة روحه إفساد الاستبداد لدينه، فصار في اسفل السافلين. فضاع التفاعل الخلاق، وفضت عري التكافل، وضمرت مسببات التكامل، فصار وسط التفاعل أشبه بالأرض الخراب.

- **السفينة قبل الإبحار**

ويمكن النظر في ذلك باعتبارها رؤية الكواكبي للفطرة التي خلق الله الإنسان عليها، قبل أن يدخل الإنسان في التكوينات الاجتماعية المعقدة وينتج الدولة ويعرف السلطة ويستبد بعضه ببعض. ونورد في ذلك ما ذكرناه آنفا من نظرة الكواكبي في الحالة البدوية وأنها بعيدة عن الوقوع تحت نير الاستبداد. هذا لأن البدوي ينشأ نشأة مستقلة فيستطيع الاعتماد علي نفسه فقط في معيشته، وهو ما اصبح مدعاة للسخرية لدي علماء الاجتماع المتأخرين[1]. وهذه الفطرة السليمة وهذا الاستقلال الكريم هو أصل نظرة الكواكبي للمجتمع والدولة فهو دخل في هذه العلاقة إذن بطوع إرادته ومشيئته، إذ كان يتغيا منها الترقي وتحصيل منافع لم تكن له بأن يعيش منفردا عن الجماعة، ومن ثم، فقبل الإبحار، ارتأي الإنسان أن الحياة في جماعة ستجلب عليه النفع والخير ويحقق من خلالها مقاصد وجوده أفضل من عيشه مفردا عنه.

- **السفينة والإبحار**

وهو ما يتعلق بتكوين الإنسان لكياناته الاجتماعية في الصور المطورة منها، ونعني بذلك أشكال الدول، وبخاصة الدولة القومية والتي ترسف مجتمعاتنا في أغلالها والاستبداد معا. والكواكبي يري ضرورة وأهمية انتظام الشأن المشترك، ولكن بمقتضي الحكمة لا بمقتضي الهوي[2]، وهو يري في ذلك ضرورة المساءلة بين الأمة ومن يحكمها[3]. ويصرف النظر إلي أهمية المؤسسات التي تعمل علي هذه الوظائف في غير موضع[4]. ولكنه يفرق بين صورتين

(1) المرجع السابق، ص 26.
(2) المرجع السابق، ص 21.
(3) المرجع السابق، ص 24.
(4) المرجع السابق، ص 36.

من صور الكيانات الإنسانية الأكبر فيحمد ما وصل إليه الغرب من أنها تحيط بالفرد إحاطة الهواء، لا إحاطة السور يلطمه كيفما التفت أو سار كما هو الحال في الاستبداد[1].

- **السفينة صناعة**

وهو الجانب المتعلق بتكوين المجتمع والأمة، العناصر الأساسية، وسبل التربية، ومسارات الترقي. وعلاقة الدولة بالمجتمع في ذلك كله. صناعة الرابطة السفنية تبدأ من المجد، وهو البذل في سبيل الجماعة، وقد يكون بذل المال للنفع العام، وهو مجد الكرم وهو أضعف المجد، أو قد يكون ببذل العلم النافع المفيد، وهو مجد الفضيلة، أو بذل النفس بالتعرض للمشاق والأخطار في سبيل نصرة الحق وحفظ النظام، ويسمي مجد النبالة، وهو أعلا درجات المجد و المراد عند الإطلاق ولا سبيل له إلا بعظيم الهمة والإقدام والثبات[2].

وتكوين الرابطة ايضا يأتي من خلال العلاقة التكافلية التراحمية المالية، التي تهدف إلي منع تراكم الثروة في يد البعض، وكذا لكي لا يكون هناك تواكل في الارتزاق يجب أن يكون النشاط المالي هو نشاط بناء يضيف للمجتمع، فمثلا الاراضي الزراعية ملك للناس عامة وهي ملك لمن يستزرعها[3].

ومن المنشئات للرابطة كذلك الأخلاق، وقد أورد الكواكبي أن الأخلاق لا تكون أخلاقا إلا إذا كانت ملكة مطردة علي قانون فطري تقتضيه أولا: وظيفة الإنسان نحو نفسه، وثانيا: وظيفته نحو عائلته، وثالثا: وظفته نحو قومه، ورابعا: وظيفته نحو الإنسانية. وهذا القانون هو ما يسمي عند الناس بالناموس[4].

والتربية هي التي تجعل من الإنسان ذو خلق حسن أو غير ذلك، وهو ما يؤثر علي الرابطة بطبيعة الحال. و التربية تحصل بالتعليم و التمرين و القدوة و الاقتباس، فأهم أصولها هو وجود المربي، وأهم فروعها هو الدين، وجعل الكواكبي الدين فرعا لأن الدين علم لا يفيد العلم به ما لم يكن مقرنا بعمل[5]. والتربية لديه هي المسألة الاجتماعية، حيث الإنسان يكون إنسانا بتربيته[6].

---

(1) المرجع السابق، ص 122.
(2) المرجع السابق، ص 52.
(3) المرجع السابق، ص 62.
(4) المرجع السابق، ص 80.
(5) المرجع السابق، ص 91.
(6) المرجع السابق، ص 100.

- **السفينة إرادة**

الإرادة لدي الكواكبي هي أم الأخلاق[1]، وهي الفارقة بين الحر والعبد في المساءلة، ففاقد الخيار لا يؤاخذ عقلا وشرعا. وبذلك، فإرادة السفينة هي الإرادة الجامعة للمجتمع ككيان واحد، وأن يريد الفرد بحكم كونه فردا من أفراد المجتمع، وبهذا الفهم، لا تنفك العري بين الفرد والجماعة.

- **السفينة إدارة**

وهو الجانب الخاص بتعريفات السياسة وقد أورد الكواكبي في مستهل كتابه تعريفا موجزاً عميقا للسياسة حين قال: السياسة هي التصرف في الشؤون المشتركة بمتقضي الحكمة[2]، وبهذا يذهب الكواكبي إلي ضرورة «**الحكمة**» أيا ما كانت مصادرها، فمنها ما فهمه من مصادر الشرع وبان في كتابه حين تحدث عن «**الإسلامية**»، ومنها ما أكبره من منجزات الحضارات الأخري وتمني حصولنا عليه كثنائه علي المساءلة في المؤسسات السياسية الغربية.

وقد أورد الكواكبي في معرض النظر في كيفية التخلص من الاستبداد خمسة وعشرين مبحثاً في نظم الحكم، لو أجيب عليها لكانت وصفة دقيقة للنموذج المرتجي تطبيقه[3].

- **السفينة هدف وغاية**

وهو المتعلق بالقصد من وجود الإنسان في جماعة، ومن إيجاده للسياسة واستحداثه الدولة. وقد يلفت النظر ما قاله الكواكبي وما يمكن أن يصنف في هذا المقام، أن الحكومات المنتظمة هي التي تتولي ملاحظة تسهيل تربية الأمة من حين تكون في ظهور الآباء، وذلك بسن قوانين النكاح، ثم إعداد ما من شأنه اتمام الرعاية للفرد طوال عمره من تعليم وصحة وخلق ودين، وعيش كريم، وهي بذلك تلاحظ كل شئون الفرد ولكن من بعيد حتي لا تتعدي علي حريته وخصوصيته، فلا تقترب منه إلا إذا جني جرما لتعاقبه، أو مات لتواريه، وهكذا الأمة يعيش ابنها راضيا بنصيبه من حياته فيها ويموت مطمئنا علي أهله من بعده فيها ويكون آخر دعائه فلتحي الأمة، فلتحي الهمة[4].

---

(1) المرجع السابق، ص 80.
(2) المرجع السابق، ص 21.
(3) المرجع السابق، ص 128 – 133.
(4) المرجع السابق، ص 92.

المبحث الرابع
الأدني والأعلي

وهي تشير إلي الدرجات والطبقات، وهو ما قد ينتج تقسيم العمل تقسيما وظيفياً، وهو اختلاف التنوع المفضي للإتلاف، فيه يكون التصنيف نوعياً وتكون المسئولية تكليفاً لصاحبها لا تشريفاً له، إشارة إلي أهمية الاضطلاع بدوره والقيام به بفاعلية في إطار سنن الدرجات والعلاقات.

- **درجات وطبقات**

الدرجات المتعلقة بدرجة القرب والبعد عن المستبد، وعن ظلمه، تعرضا للظلم أو فعلا له. والطبقات هي طبقات المجتمع، وتعامل الاستبداد وعلاقته بكل منها. وهو ما سبقت الإشارة إليه، علي في معرض الحديث عن الكيان الاجتماعي حين أشرنا إلي ما قاله الكواكبي في الأصلاء والمتمجدون وكيف أنه يحافظ علي فسادهم ليحافظوا علي استبداده.

- **تقسيم وظيفي، تقسيم العمل**

الاستبداد في ذاته قسمة ظالمة في الوظائف والأعمال، فالنظر في وظيفة السياسة والقيام بالأمر بما يصلحه لا تتماشي ومسيرة الاستبداد في الأرض بالفساد والإفساد.

وعلي مستوي آخر، فتقسيم الاستبداد للأعمال، كشيخ السوق كما قال الكواكبي، تقسيم ظالم لا يرتبط بمقدار عمل الفرد، وفي ذلك مقدار الدخل المرتفع للأكابر مقابل الفتات الذي يحصل عليه العمال، وكذا مسألة الربا، التي تزيد الغني غنًا فاحشاً لا يعبر عن إضافة حقيقية للمجتمع، بينما تزيد الفقير فقرا مما يعد خسارة حقيقية للمجتمع.

- **اختلاف التنوع المفضي للإتلاف**

والاختلاف في الأصل الفطري الذي خلق الله الإنسان عليه هو مفضٍ للائتلاف التوافقي المعين علي الترقي الحضاري، بينما في زمن الاستبداد، ليس هذا هو ما يفضي إليه، وإنما يكون التنوع في زمن الاستبداد إنما هو اختلاف تفريق بين حكام متحكمين ومحمومين، بل بين سادة وعبيد.

- **تكليف لا تشريف**

والاختلاف والتنوع وفق هذه الرؤية إنما ينبع من وظيفة الأمير خادما لدي المجموع، فيزيد همه عن هموم الفرد العادي، وليس تشريفا له لأنه لا يفضل أحد علي أحد إلا

بفضائل الأخلاق والتقوي. وهذا ما يرتبط بما أورده الكواكبي عن الغرب حين امتدح مبدأ المساءلة للحكام، وكذا مبدأ المساواة في الإسلام.

المبحث الخامس
يمرون ـ يحصلون – الماء

وهي إشارة إلي الحاجات والضروريات، و الحراك اليومي سعياً لإنجاز الأعمال وسد الحاجات. ولا يمكن فهم هذه المسألة بغير الالتفات إلي حقوق الارتفاق السياسي والاجتماعي، وقواعد النظام العام والمصالح العامة و المنافع المتبادلة. وفي هذا المقام ينبغي تحديد أصول الضرورات السياسية و الاجتماعية والحاجات المعيشية (**الماء أصل الوجود**) بالتوازي مع النظر في دورة الحراك و التواصل والاتصال في إطار سنن التفاعل الاجتماعي والفاعلية والتبادل والبقاء.

- **الحاجات والضرورات**

ويري الكواكبي أنه من الظلم أن يؤاخذ أسراء الاستبداد علي عدم اعتنائهم بلوازم الحياة، لغياب المعني منها في نفسه أو فيمن حوله[1]. علي أنه – كما سبق الإشارة – لأسري الاستبداد قوانين غريبة في مقاومة الفناء يصعب ضبطها وتعريفها، وهي مقتضيات الشؤون المحيطة به – لاشؤونه هو – التي تضطره لأن يدبر نفسه علي موجبها، وذلك نحو مقابلة التجبر عليه بالتذلل و التصافغر وتعديل الشدة عليه بالتلاين و المطاوعة، وإعطاء المطلوب منه بعد قليل من التمنع، و المطالبة بالحقوق بصفة استعطاف كأنه طالب صدقة، وكسب المعاش مع شكاية الحاجة، وحفظ المال بإخفائه عن الأعين، و التعامي عن زلات المستبدين ، و التصامم عن سماع ما يهان به، و التظاهر بفقد الحس،وتعطيل العقل، وعزو كل خير إلي فضل المستبدين[2].

- **الحراك اليومي**

يعيش الإنسان في ظل العدالة نشيطا في العمل أثناء يومه ويعمل فكره سواد ليله، ويكون فرحا فخورا نجح أم لم ينجح لأنه برئ من عار العجز و البطالة وأدي وظيفة الحياة..

(1) المرجع السابق، ص 98.
(2) المرجع السابق، ص 99.

العمل[1]. بينما هو في ظل الاستبداد خاملا خاضعا، لا يعرف لعمله معني، ولا يدرك لحراكه مغزي.

- **حقوق الارفتاق السياسي والاجتماعي**

وحقوق الارتفاق السياسي تتأسس علي قاعدة تراحمية، وهي غير موجودة في زمن الاستبداد، إذ إن مفهوم الحق ذاته لا يكاد يظهر في ظل الاستبداد إلا علي استحياء وسرعان ما يندثر. وفي هذا ما أشار إليه الكواكبي أن الأسري يرون الحاكم سيدا عليهم وأن ما هم فيه هو من فضل منته عليهم.

- **قواعد النظام العام - المصالح العامة – المنفعة العامة**

وهي بطبيعة الحال معطلة في ظل الاستبداد، حيث إن العام أصبح "خاصا" بالمستبد كما أشرنا، فالمجال العام أصبح مجال المستبد، والمصالح العامة هي مصالح المستبد، و المنفعة العامة هي منفعة المستبد، وأي تعدٍ علي مجال المستبد يواجه بالبطش والتنكيل.

- **ضرورة تحديد أصول الضرورات السياسية والاجتماعية والحاجات المعيشية**

الضرورات السياسية و الاجتماعية والحاجات المعيشية يوردها الكواكبي في مواطن متفرقة، فيشير إلي أهمية الحرية والعدالة، وفي موطن آخر إلي المساءلة، وفي موطن آخر إلي أهمية الشوري. غير أن ما يضعه الكواكبي في المرتبة الأولي هو العقل وتحريره من الجهالة، فإذا حدث ذلك وعي المرء بحقوقه وسعي لها.

- **دورة الحراك والتواصل والاتصال**

وهي معطلة كذلك في ظل الاستبداد، إذ إن المستبد لا يرضي بأي حال أن يكون هناك تفاعل بينه وبين الأسري، فهذا يفسد صفوه، وإنما الاتصال بينه وبينهم تحجبه المتمجدون ومن حوله من الكبراء اللصوص، الذين لا يُسمعونه إلا ما يريدون، ولا يُرونه إلا ما يريدون.

المبحث السادس
الخرق – الموضع

وهو إشارة إلي ثقافة الخرق التي ينتجها التفكير الأخرق، والذي يتفتق عن خرق للقواعد وخرق للقانون وخرق للعقود، وهو تفكير ينصرف إلي الذات ولا يلتفت إلي

(1) المرجع السابق، ص 93.

التفكير في المجموع والجماعة. وهو ينبني علي حجة مخروقة ويدّعي إصلاحاً مخروقاً، وينبغي النظر في مسبباته وأهم الظواهر الدالة عليه في إطار سنن التفكير والتسيير والتدبير.

- **ثقافة الخرق**

ومعيشة الأسراء، أغنياء كانوا أو فقراء، كلها خلل في خلل وضيق في ضيق، وذلك يجعل أسير الاستبداد هين النفس، وهي أولي درجات الانحطاط، ويري ذاته لا يستحق المزيد من النعيم، هذه ثانية الدرجات، ويري استعداده قاصرا عن الترقي في العلم، وهذه ثالثتها، ويري حياته علي بساطته، لا تقوي إلا بمعاونة غيره له، وهذه رابعتها. وبهذا المنطق، لماذا يتحمل الأسير مشقة تربية أولاده وهو إن نورهم بالعلم جنوا عليه بتقوية إحساسهم، فيزيدونه شقاءً وبلاءً؟![1]

وقد يبلغ الاستبداد مبلغه من القوم فيحولهم من طلب الترقي إلي طلب التسفل، بحيث إذا دفعوا للترقي كان في ذلك إيلام وواجوه بالرفض، وكذا إذا أنعم عليهم بالحرية كانت لهم شقاءً أو فناءً[2].

وبهذا ينشء الاستبداد ثقافة توجهها الأصيل نحو الخروق، تسفلا في الحالة الحضارية، وترذلا في الحالة الأخلاقية.

- **التفكير الأخرق**

والاستبداد يسبب التفكير الأخرق إذ يقلب موازين الأفكار، ويقلب إدراك الحسن والقبيح من الخصال. فيكفيه مفسدة للخصال أنه يجلع المرء يعتاد الرياء اضطرارا حتي يألفه ويصير ملكة لديه، فيفقد ثقته بنفسه، فيعيش سيء الظن في حق ذاته، ولا يدري موضع هذا الخلل، فيتهم الخالق – والخالق جل شأنه لم ينقصه شيء – ويتهم تارة دينه وتارة تربيته تارة زمانه وتارة قومه، و الحقيقة أنه خلق حراً فأسر. ولمثل هذا قالوا: إذا ساءت فعال المرء ساءت ظنونه[3].

- **خرق القواعد، القانون، العقد**

أشرنا من قبل إلي خرق الاستبداد للعقد الذي بين الحاكم وأمته، وأشرنا كذلك في معرض التعريف بالاسبتداد أن الاستبداد هو حكم لا يحتكم إلي قانون،أو أنه يحتكم إلي قانون ولكنه يملك من النفوذ أن يعطل هذه القواعد و القوانين بمقتضي هواه.

---

(1) المرجع السابق، ص 97.

(2) المرجع السابق، ص 104.

(3) المرجع السابق، ص 83.

- **التفكير في الذات وحدود التفكير في الجميع والجماعة**

كما – سبق الذكر – يري الكواكبي أن المجد هو البذل في سبيل الجماعة، يري أنه صعب أو محال في ظل الاستبداد، وكيف يفكر في الجماعة من فقد ثقته بهم، فيعيش اسري الاستبداد محرومون من ثمرة التشارك[1].

يري الكواكبي أن الترقي الذي يتدرج فيه الإنسان بفطرته هو علي ست مستويات[2]:

أولا: الترقي ف الجسم صحة وتلذذا.

ثانيا: الترقي في القوة بالعلم والمال.

ثالثا: الترقي في النفس بالخصال و المفاخر.

رابعا: الترقي بالعائلة استئناسا وتعاونا.

خامسا: الترقي بالعشيرة تناصرا عند الطوارئ.

سادسا: الترقي بالإنسانية، وهذا منتهي الترقي.

غير أن هذه الترقيات لا يزال الإنسان يسعي وراءها ما لم يعترضه مانع الب يسلب إرادته، كعجز طبيعي، أواستبداد مشئوم. ومن ثم فالاستبداد ليس فقط يجتزء الإنسان من محيطه الاجتماعين بل ويجتزؤه من محيطه الذاتي فيمنعه حتي من الترقي لذاته إلا في نعيم المستبد فيتحول إلي مستبد صغير في كنف المستبد الأعظم.

- **البحث في مسبباته وأهم ظواهر تجلياته**

ومسببات الاستبداد هو ما قد تم تناوله في الفصل الأول من هذه الدراسة، ونذكر هنا أن الكواكبي إذ ذكر أن للاستبداد بالغ الأثر علي الرابطة السفينة وعلي السفينة بخروقه فيها. ومن ذلك أنه مفسد للدين في أهم قسميه أي الأخلاق – وهو لا يمس العبادات لأنها تلائمه في الأكثر – وهي الحافظة للرابطة، والمنشئة للحس المشترك، فهو كان يشير إلي أحد مسببات الاستبداد، وهو الفهم المغلوط وتحويل الإسلام من دين شامل للنظام ينهض بالهمم ويعلي من كرامة الإنسان، إلي دين عبادات لا يكاد يتعارض مع الاستبداد.

وكذا من مسببات الاستبداد كما اشار الكواكبي التفاوت العظيم في الثروات، فإذا ما كان هناك تفاوت لم يكن هناك مساواة وكان هناك ظلم وهو من أهم مظاهر تجليات الاستبداد.

- **الحجة المخروقة وادعاء الإصلاح المخروق**

ومن الغريب أن الأسراء يبغضون المستبد، ولا يقوون علي استعمالهم البأس معه،

(1) المرجع السابق، ص 83 .

(2) المرجع السابق، ص 103.

فيصرفون بأسهم في أوجه أخر كثيرا ما تكون ظالمة، كفئة مستضعفة أو نساءهم أو نحو ذلك[1]. ومتي كان الإصلاح لا يهتم بموطن الداء، ومتي كان الفعل لا يوجه لموطن الخلل، فإنه ولا شك يدخل في إطار الإصلاح المخروق الذي لا يأتي بثماره.

وكذا يدخل فيه ما أورده الكواكبي عن أن المتمجدون لا يبغون الإصلاح ، وإن تشدقوا به، لأنه ينافي سيرتهم وسيرهم.

المبحث السابع
التراث – الأخذ علي اليد

وهي ثقافة الهلاك أوالنجاة، ويسببها اللامبالاة أو التنبه. وينبغي النظر في الخرق والترك علي أساس الفعل والقابلية له. وكذا الأخذ علي اليد، في إشارة إلي الرقابة و التنبيه، والإنذار و التحذير، والردع، ودفع الضرر،وكلها تنتج عن ثقافة نجاة وإنقاذ. وللنظر في ذلك يجب الالتفات إلي متطلبات ثقافة الهلاك وثقافة النجاة، و سياساتهما، وعلاقاتهما، ووسائلهما وأدواتهما علي حد سواء، في إطار الوعي بسنن العاقبة حيث أصغر خرق هو أوسع قبر.

- **ثقافة الهلاك أو النجاة**

ويبني الكواكبي رؤية الأخذ علي اليد الاستبداد علي قواعد ثلاث [2] :

أولها: أن الامة التي لا يشعر أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية.

القول في هذا ناتج من أن الجسد إذا لم يشعر بالألم لم يستطع الشفاء منه، وهكذا يجب علي من يريد الإصلاح والنهوض بحال أمته أن يشعرها أولا بالمرض، ويعطيها الأمل في الشفاء منه، وذلك عن طريق العلم.

ثانيها: أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة وإنما باللين و التدريج.

وهذا لما للاستبداد من قوة باطشة قد تذهب بالمصلحين، وتجعل منهم عبرة لمن يأتي بعدهم ويفكر أن يفعل مثل ما فعلوا. وعليه فيجب أن تكون هناك كثرة حامية للمصلحين من الأمة توافقهم علي ضرورة التخلص من الاستبداد.

---

(1) المرجع السابق، ص 100.

(2) المرجع السابق، ص 134 – 141.

ثالثها: يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد.

وهذه الرؤية إذ يجب أن تكون حاضرة في الذهن حين مقاومة الاستبداد، ويجب أن تكون مقنعة لجل من يقاومونه.

ومن ثم يجمل الكواكبي أولوية رؤيته، فيقول أنه يلزم أولا تحريك حس الأمة بآلام الاستبداد، ثم يلزم بعدها تنبيه فكرها لتعمل علي إيجاد البديل المناسب لها، وينتشر هذا التفكير في كل طبقاتها.

- **اللامبالاة والتنبه**

يخطئ من يظن أن الاسراء لا يشعرون بآلام الأسر وشقاوته، والحق أنهم يشعرون بأغلب الآلام ولكنهم يجهلون أسبابها في أغلب الأحيان[1]. في حين أن الأحرار يعيشون في حالة من التنبه التي يعرفون معها مصارد الألم وينهضون لمعالجته كما في الأمم المتمدنة من مساءلة للحكام.

- **الخرق والترك.. الفعل والقابلية له**

وهو وفق الكواكبي يتاثر بمتغيرات تحكم القابلية للاستبداد والقابلية للاستمرار تحت وطأته، منها الجهل، ومنها استمرار الفهم المغلوط للدين، ومنها صعود المتمجدون واضمحلال طلب المجد، ومنها عدم وجود العلوم التي تحيي الإنسان، ومنها عدم الصبر علي التربية ولا الترقي،والأسير لا اطمئنان فيه علي الاستمرار، ولا تشجيع له علي الصبر والجلد[2].

- **الأخذ علي اليد: الرقابة والتنبه والإنذار والتحذير والردع ودفع الضرر**

يري الكواكبي أنه أقوي ضابط للأخلاق هو النهي عن المنكر بالنصيحة و التوبيخ، اي حرص الأفراد علي حراسة نظام المجتمع[3]. والكواكبي يري في ذلك المسار خلق أفرادي لا حرج فيه فعلا ولا قولا، وهو تحكيم الوجدان في الخير والشر لتفعيل الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، والذي يري الكواكبي أنه سيمنع الفرد من التعامل مع المستبد والظالم، فمن يتعامل معه غير مضطر أو يجامله ولو بالسلام فقد خسر أضعف الإيمان[4].

- **ثقافة النجاة والإنقاذ**

ومن كانت لديه الشهامة لينهض بالأمة فليبدأ ببث روحها، أي علمها، بأن يعلمها أن

(1) المرجع السابق، ص 93 .
(2) المرجع السابق، ص 93 .
(3) المرجع السابق، ص 81 .
(4) المرجع السابق، ص 114.

حالها سيء وأنها تستطيع أن تكون افضل، فإن هي علمت بدأ الشعور بآلام الاستبداد عن وعي بمسبباته[1]. وسبق وأن أوضحنا نظر الكواكبي في مسألة التخلص من الاستبداد.

- **المتطلبات السياسية :العلاقات الوسائل الأدوات**

إن الآداة الأهم فيما ذكره الكواكبي في التخلص من الاستبداد كانت التربية، والتربية المطلوبة هي تلك المرتبة علي إعداد العقل للتمييز، ثم علي حسن التفهيم و الإقناع، ثم علي تقوية الهمة والعزيمة، ثم علي التمرين و التعويد ، ثم علي حسن القدوة و المثال، ثم علي المواظبة و الإتقان، ثم علي التوسط و الاعتدال، وأن تكون تربية العقل مصحوبة بتربية الجسم، لأنهما متصاحبان صحة واعتلالا، فإنه يقتضي تعويد الجسم علي النظافة وعلي تحمل المشاق والمهارة في الحركة. والتوقيت في النوم و الغذا ء و العبادة، و الترتيب العمل وفي الرياضة و الراحة. وأن تكون تكلما التبيتان مصحوبتين بتبرية النفس علي معرفة خالقها ومراقبته والخوف منه. فإذا كان لا مطمع في التربية العامة، علي هذه الأصول بمانع طبيعة الاستبداد، فلا يكون لعقلاء المبتلين به إلا أن يسعوا ألا وراء إزالة المانع الضاغط علي العقول، ثم بعد ذلك يعتنوا بالتربية حيث يمكنهم حينئذ أن ينالوها علي توالي البطون[2].

ويمتدح الكواكبي النموذج الأمريكي في الوفاق والتحاد الوطني علي غير اساس ديني، ويري أنه من الوسائل التي قد تكون ناجزة في تجميع الرابطة من جديد فيقول: دعونا ندبر حياتنا الدنيا ونجع الأديان تحكم في الأخري فقط[3].

وخلاصة المقال في هذا الفصل أن الكواكبي إذ نظر في الاستبداد فإنه نظر وفق رؤية متكاملة يمكن أن تؤسس لوعي عميق بالظاهرة وأحوالها وأدوات تمكنها وتجددها واستمرارها. ويمكن النظر بالتحليل والتفعيل والتشغيل لنصه وفق المدخل السفني الذي قد يكون هاما في مقام التعرض لظاهرة كبري من أمراضنا السياسة، كالاستبداد السياسي. فالكواكبي تعرض للكيان الاجتماعي ووصفه في وحدته والمؤثرات عليها ونظر في أثر الاستبداد عليه، وكذلك نظر في التعدد داخل المجتمع وكيف يؤثر الاستبداد عليه، ونظر في مسألة الوطن والدولة، وتناولها بالتحليل واصفا وراصدا لما آل إليه حالنا مقارنة بما آل إليه حال الأمم المتمدنة، وتناول أيضا مسائل الطبقات والحاجات والضرورات، والخرق والأخذ علي اليد وما يرتبط بها جميعها من قضايا تتعلق بالاستبداد، أو بالتخلص منه.

---

(1) المرجع السابق، 135 .

(2) المرجع السابق، ص 101 .

(3) المرجع السابق ص 115.